اقتصاد

تراجع الإقبال على عقارات الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يستمر انخفاض مشتريات العرب والأجانب للعقارات في الأردن، خاصة الأراضي والشقق السكنية. وأظهرت بيانات دائرة الأراضي والمساحة الحكومية تراجع الطلب على العقارات في الأردن بنسبة 10 في المائة للثلث الأول من العام 2024، لتبلغ حوالي 60 مليون دينار أردني (85 مليون دولار). وانخفضت القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين خلال شهر إبريل/ نيسان من عام 2024 بنسبة 15 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2023، و41 في المائة مقارنة بالشهر السابق، حيث بلغت حوالي 10,5 ملايين دينار (15 مليون دولار). يأتي ذلك مع هبوط حركة بيع العقارات بنسبة ثلاثة في المائة، حيث انخفضت بيوعات الشقق بنسبة بلغت اثنين في المائة وبيوعات الأراضي بنسبة بلغت أربعة في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وأرجع مصدر في القطاع العقاري الأردني الانخفاض، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى عدة أسباب، أهمها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والاضطرابات في المنطقة، ما رفع درجة المخاطر وعزوف المستثمرين والعرب والأجانب عن الاستثمار وخاصة في العقارات، بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع خلال الفترة المقبلة .

كما أكد أن ارتفاع الأسعار وتراجع الأوضاع الاقتصادية أثرا بشكل عام على السوق العقاري، وعلى صعود أسعار الفوائد والتسهيلات الائتمانية من البنوك خلال العامين الماضيين. وكانت الحكومة قد خفضت نسبة ضريبة بيع العقار لتصبح ثلاثة في المائة بدلا من أربعة في المائة بهدف تحفيز الاستثمار في القطاع، وأيضاً أصبح يمكن لدائرة الأراضي والمساحة رد ضريبة بيع العقار المستوفاة عن المعاملات غير المكتملة تجنبا للمطالبات القضائية، إضافة إلى استثناء معاملات البيع اللاحق التي تتم من خلال عقود بيع المرابحة وتجريها البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية التي تمارس أعمال المرابحة للعقارات من ضريبة بيع العقار. وقال عبد الرؤوف الشوبكي، وهو مستثمر وتاجر في قطاع العقارات، لـ«العربي الجديد»، إن هنالك ركودا في قطاع العقارات الأردني حاليا لعدة أسباب، أهمها الظروف المحيطة والعدوان على قطاع غزة والأوضاع الاقتصادية وتراجع مشتريات العرب، خاصة للأراضي والشقق السكنية.

وأضاف أن مشتريات العرب للشقق والعقارات في الأردن هي المحرك الأساسي للسوق العقاري الأردني، وخاصة من الجنسيات الخليجية والعراق. وقال الشوبكي إن فترة الصيف تشهد عادة تحسنا في السوق العقاري مع عودة المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج، حيث يتجهون لشراء الأراضي والبيوت السكنية. وفي شهر إبريل/ نيسان الماضي ارتفعت بيوعات التملك لغير الأردنيين بنسبة سبعة في المائة مقارنة بإبريل 2023، وانخفضت 32 في المائة مقارنة بالشهر الذي سبقه. وفي التفاصيل، تراجعت بيوعات الشقق بنسبة 13 في المائة مقارنة بإبريل 2023، و35 في المائة مقارنة بالشهر الذي سبقه، في حين ارتفعت بيوعات الأراضي بنسبة 42 في المائة مقارنة بإبريل 2023، بينما انخفضت 27 في المائة عن الشهر الذي سبقه.

ويستمر هذا الاتجاه من العام الماضي، حيث أظهرت البيانات الرسمية انخفاض مشتريات العرب والأجانب للعقارات بنسبة كبيرة خلال 2023، بلغت 28 في المائة، حيث تراجعت بيوعات الشقق لهم بنسبة 29 في المائة وبيوعات الأراضي بنسبة 26 في المائة مقارنة بعام 2022.

(زاي هيويونغ/ Getty)

نمو الصناعة الصينية

أظهرت بيانات نُشرت الجمعة أن الناتج الصناعي الصيني نما 6,7 في المائة في إبريل/ نيسان على أساس سنوي مقابل 4,5 في المائة في مارس/ آذار، وسط تسارع وتيرة تعافي قطاع التصنيع. وجاءت البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء أعلى مما توقعه المحللون، في استطلاع لـ«رويترز»، بأن ينمو الناتج الصناعي بواقع 5,5 في المائة. وفي المقابل، ارتفعت مبيعات التجزئة، وهي مقياس للاستهلاك، 2,3 في المائة في إبريل متباطئة بعد زيادة بلغت 3,1 في المائة في مارس. وكان المحللون يتوقعون نمو مبيعات التجزئة 3,8 في المائة. وزاد الاستثمار في الأصول الثابتة 4,2 في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 عن الفترة نفسها من العام السابق، مقابل توقعات بارتفاع 4,6 في المائة.

بوتين يغري المستثمرين الصينيين بالتسهيلات

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أكّد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من مدينة هاربين الصينية، الجمعة، أن روسيا مستعدة لتقديم تسهيلات اقتصادية للمستثمرين الصينيين وتمكينهم من الاستفادة من القاعدة التكنولوجية الروسية. وقال بوتين، خلال مراسم افتتاح الدورة الثامنة لمعرض «إكسبو» الروسي الصيني ومنتدى التعاون الإقليمي: «لا ترحّب روسيا بعزم قطاع الأعمال الصيني على تأسيس للتصنيع المحلي على أراضينا فحسب، وإنما مستعدة أيضاً لتقديم تسهيلات اقتصادية وعون ودعم للمستثمرين الصينيين، وكذلك تمكينهم من الاستفادة من القاعدة التكنولوجية الروسية الفريدة من نوعها وكوادرنا عالية الكفاءة». وأضاف أن العالم يقف على عتبة ثورة تكنولوجية جديدة، مؤكداً أن روسيا والصين عازمتان على الدفع بالتعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة والابتكار، وداعياً إلى الريادة والارتقاء بالقدرة التنافسية لروسيا والصين في اقتصاد الغد.

ويقوم بوتين، منذ الخميس، بزيارة دولة إلى الصين هي الزيارة الخارجية الأولى له بعد تنصيبه رئيساً للولاية الخامسة. وعُقدت في بكين محادثات بين بوتين ونظيره الصيني شي جين بينغ في الإطارين الضيق والموسع. واستمر اللقاء لنحو ساعتين ونصف الساعة. وفي ختامه، وقع الرئيسان على بيان مشترك بشأن تعميق علاقات الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، وقع ممثلو روسيا والصين على عشر اتفاقيات حكومية ووزارية. أما الجمعة، فقد شارك في مراسم افتتاح معرض «إكسبو» الروسي الصيني، في مدينة هاربين، شمال شرقي الصين، والتقى مع طلاب وأساتذة جامعة الفنون التطبيقية. وقال بوتين خلال الافتتاح إن «روسيا مستعدة وقادرة على أن تغذي من دون انقطاع الاقتصاد الصيني والشركات والمدن بطاقة مقبولة الكلفة ونظيفة بيئياً»، مضيفاً: «بينما يقف العالم على مشارف الثورة التكنولوجية المقبلة، نحن مصمّمون على تعزيز التعاون الثنائي في مجال التقنية المتقدمة والابتكار على الدوام». ومنذ غزت روسيا أوكرانيا أصبحت موسكو أكثر اعتماداً على الصين في التعاون التجاري بمواجهة تأثير العقوبات الغربية، فزادت التجارة بين البلدين إلى 240 مليار دولار العام الماضي، حسبما نقلت «أسوشييتد برس» التي أشارت إلى اعتقاد الخبراء بأن علاقة الصين وروسيا توفر فوائد استراتيجية، خاصة في وقت يعاني كل منهما من توترات مع أوروبا والولايات المتحدة.

أخبار

مصنع فيات للسيارات مستمر في الجزائر

نفت السلطات الجزائرية مزاعم إغلاق مصنع فيات الإيطالي للسيارات، التي جرى تداولها عبر وسائط التواصل الاجتماعي، وأكدت استمراره في العمل بشكل طبيعي. واضطرت وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني الجزائرية إلى إصدار بيان تفند فيه ما وصفته «بشائعات الإغلاق المؤقت لمصنع فيات»، الموجود بمنطقة وهران غربي الجزائر، واعتبرت أن «تلك الادعاءات عارية عن الصحة وأن نشاط المصنع مستمر بشكل طبيعي». وأكد البيان: «لاحظنا نشر معلومات مغلوطة على شبكات التواصل الاجتماعي تشير إلى إغلاق مصنع فيات بوهران مؤقتا بسبب سرقة 132 محركاً».

الأجانب يبيعون الأوراق المالية الفيتنامية

أظهرت بيانات رسمية أن المستثمرين الأجانب خفضوا حيازاتهم من الأوراق المالية في سوق الأسهم الرئيسية في فيتنام بنحو ملياري دولار منذ أوائل عام 2023، على الرغم من الأداء الإيجابي للبورصة، مع تسجيل أكبر تدفقات خارجة خلال أسابيع من الاضطرابات السياسية. ووقعت الدولة التي يحكمها الشيوعيون في قبضة اضطرابات سياسية غير مسبوقة على مدى العامين الماضيين، حيث حوكم الآلاف من المسؤولين ومديري الأعمال في إطار حملة واسعة النطاق لمكافحة الفساد.

الاقتصاد الماليزي ينمو بأسرع من المتوقع

نما الاقتصاد الماليزي بوتيرة أسرع من المتوقع في الربع الأول من عام 2024، مدعوما بإنفاق الأسر وتحول في الصادرات، على الرغم من أن بعض المحللين قالوا إن الانتعاش قد يكون قصير الأجل مع توقعات بزيادة ضغوط الأسعار. وأظهرت بيانات البنك

المركزي والحكومة، الجمعة، أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع 4,2 في المائة في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار مقارنة بنفس الفترة قبل عام، متجاوزا توقعات النمو البالغة 3,9 في المائة في استطلاع أجرته رويترز والتقديرات المسبقة الصادرة عن الحكومة.

تويوتا اوقفت مصنعها في المكسيك بشكل متكرر

اضطرت شركة تويوتا موتور إلى وقف الإنتاج مرارا وتكرارا في مصنع بالمكسيك في فبراير/ شباط ومارس/ آذار، بعد أن أدى نقص العمالة المحلية إلى تقليص الإنتاج. ويمثل التوقف، الذي تأكدت تفاصيله بوثائق من تويوتا وموردين اطلعت عليها رويترز، نقطة اختناق محتملة لأكبر شركة لصناعة السيارات في العالم، والتي تخطط لإنتاج عشرة ملايين سيارة هذا العام. أوقفت تويوتا الإنتاج مدة 19 يومًا في فبراير ومارس في مصنعها في تيخوانا بالمكسيك، حيث تصنع شاحنة تاكوما الصغيرة.

قضايا عمالية

عمال الشواطئ في مصر

الأزمة الاقتصادية تضرب الأعمال الموسمية

تتراجع أرباح عمال الشواطئ في مصر مع تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وضعف الطلب على العديد من المنتجات الشاطئية وكذا النشاطات الترفيهية

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

مع حلول فصل الصيف يستعيد عدد من مهن الشواطئ نشاطه في محافظة الإسكندرية شمالي مصر، ويجد أصحاب عشرات الحرف الموسمية في ازدحام المصايف موسما للرزق ينقذهم من البطالة وتوفير لقمة العيش لأسرهم. ومن موسم إلى موسم، ينتظر العديد من العاملين في هذه المهن بشغف وحماس توافد المصطافين إلى شواطئ المدينة التي تمتد على ساحل البحر المتوسط من المعمورة شرقا إلى العجمي غربا، وذلك لتحسين أوضاعهم المعيشية.

لكن الأمر بدا مختلفا هذا الموسم من جراء الأوضاع الاقتصادية شديدة الصعوبة التي انعكست على عمال الشواطئ في ظل غلاء المعيشة وظروفهم المأساوية التي تراوح بين الأجور المتدنية وقلة فرص العمل.

العشريني عادل محمود يقول إنه اعتاد على التفاوض مع أصدقائه، لبيع التسالي والمأكولات الخفيفة مثل الذرة والتين الشوكي إلى جانب الفريسكا على كورنيش الإسكندرية، إلا أن هذا العام اكتفى ببيع بعض الأطعمة التي تُعدها والدته بسبب الغلاء وارتفاع أسعار مواد الخام وتراجع حركة البيع. ويضيف في حديثه لـ «العربي الجديد» أن الأزمة لا تطاول تجارته فقط، بل تمتد إلى العديد من أصحاب مهن الصيف، خاصة على الشواطئ، الذين ينتظرون أشهر الصيف لبيع سلعهم للإنفاق على أسرهم طوال العام، إذ اضطرت الغالبية إلى البحث عن فرص عمل أخرى بعد تقلص مبيعاتهم وأرباحهم، مشيراً إلى الهموم اليومية لعمال الشواطئ أو الباعة الجائلين بداية من انخفاض الأجور وعدم حصولهم على تأمين أو رعاية صحية.

ويتفق معه سعد السنهوري المتخصص في تجارة ملابس البحر على الشواطئ، الذي أكد أن تجارته وهي مورد رزقه الوحيد تأثرت بالأزمة الاقتصادية والتي ساهمت أيضا في زيادة الأعباء على غالبية العاملين في هذا المجال. ويشرح: «اعتدت في السنتين الأخيرتين بيع ملابس البحر بشكل دوري وكان العمل والإقبال معقولين إلى حد ما، إلا أننا في الفترة الأخيرة نواجه تقلبات كبيرة وتراجعاً في حركة البيع وهو ما أثر كثيرا على احتياجاتنا الأساسية وبالكاد نغطي مصاريف البيت اليومية». ويشير سعد إلى أنه يبحث عن فرص عمل أخرى ليستطيع تأمين قوت يومه له ولأسرته، بعدما لاحظ تراجعا في إقبال رواد الشواطئ على المنتجات التي يبيعها هذه الأيام بعد انخفاض القدرة الشرائية للكثير منهم.

بدوره، يقول سرور عبد الشافي، الشاب الجامعي، أثناء بيعه عدداً من العوامات والمجسمات البلاستيك التي يلعب بها الأطفال على الشاطئ: «أعمل في الصيف لمساعدة أسرتي والإنفاق على دراستي، لذلك دائما ما تكون فترة الشتاء طويلة وصعبة بالنسبة لنا نحن العمال في مهن موسمية التي لم تعد ذات جدوى أو عائد كبير». ويقول محمود سردينة، أحد مؤجري العاب المياه في شاطئ غرب الإسكندرية، لـ«العربي الجديد»: «نحرص على تقديم جميع الخدمات المميزة للزوار، بداية من تأمين كراسي ومظلات الشاطئ، وتوفير الألعاب المائية والأنشطة الترفيهية بأسعار مناسبة، وتوفير المشروبات المنعشة والوجبات الخفيفة، مما يعزز متعة وراحة الزوار، ويزيد سعادتهم، وفي الوقت ذاته يخلق أبوابا من الرزق لعمال الشواطئ».

ويشير إلى قيامه وغيره من أصحاب الكافيهات المنتشرة على كورنيش المدينة بالاستعانة بعدد من العاطلين خاصة من الشباب وتوفير فرصة عمل لهم لتلبية الطلب المتصاعد خلال أشهر الصيف.

ويلفت إلى تراجع عدد المصطافين في السنوات الأخيرة، بسبب الأزمة الاقتصادية والغلاء الذي أثر على عادات المصريين في المصايف واستنزف ميزانية الأسر، وهو ما أصاب الجميع بأضرار فادحة.

أما سارة حجاج التي تقوم بتقديم المشروبات والمثلجات لرواد أحد شواطئ شرق الإسكندرية، فتقول لـ«العربي الجديد»، إنها تمارس هذه المهنة الموسمية المؤقتة كل صيف للهروب من شبح البطالة العمالة الموسمية داخل القطاع غير الرسمي والذي يستوعب أعداداً كبيرة من العاطلين أو الباحثين عن مصدر رزق ومنهم عمال الشواطئ وغيرهم ممن يجدون صعوبة في العثور على فرص عمل مستدامة خارج موسم الصيف، كما يصعُب عليهم البحث عن وظائف أخرى في الشتاء نتيجة حالة الكساد والركود الاقتصادي.

ويرى الدكتور علاء الغرياوي، وكيل كلية التجارة في جامعة الإسكندرية، أن موسم الصيف فرصة ينتفع منها الكثير من العاطلين للحصول على مصادر دخل مؤقتة ليس في الإسكندرية فقط ولكن في غالبية الشواطئ والمدن الساحلية. ويشير في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى عدم وجود إحصائيات موثّقة عن تعداد المهن المتعلقة بالمصايف وتراجع حركة البيع والشراء على الشواطئ.

أما الخبير السياحي الدكتور سمير مصطفى فيقول إنه على الرغم من أن عمال الشواطئ قد يكوّنون جزءًا غير مرئي من صناعة السياحة، إلا أنهم يؤدون دورًا حاسمًا في تجربة الزوار ورفاهيتهم، حيث إن وجود عمال الشواطئ المحترفين والملتزمين يسهم في خلق بيئة مرحبة ومريحة للزوار. ويشدد في حديثه لـ«العربي الجديد» على أهمية دور عمال الشواطئ في تقديم الخدمات الضرورية للزوار مثل الحراسة وتأمين وتنظيف الشاطئ وإنقاذ المعرضين للغرق إلى جانب توفير غالبية احتياجات المصطافين.

على أحد شواطئ الإسكندرية، 6 يوليو 2023 (فريد فطب/ الأناضول)

اشتداد المنافسة على العمالة الموسمية مع تزايد البطالة

سورية

إعادة تدوير ملابس الأطفال في إدلب

إدلب ـ **هاديا المنصور**

تواجه نازحات حوامل في إدلب عقبات لشراء ملابس للمواليد الجدد بعد ارتفاع أسعارها وسط الفقر وضيق الحال، وهو ما دفع بالكثيرات منهن لإعادة تدوير هذا النوع من الملابس استعداداً لاستقبال الفرد الجديد بالعائلة. وبينما تنشغل النازحة المقيمة في مخيمات البردقلي، شمال إدلب، سارة عبد المجيد، الحامل في شهرها الثامن، بحياكة قميص أبيض صغير لمولودها القادم، تقول لـ«العربي الجديد»، إنها وجدت نفسها مضطرة لاستخدام معرفتها البدائية بالخياطة بتدوير بعض الملابس استعداداً لاستقبال مولودها بعدما عجزت عن شراء ما تحتاجه من البسة جديدة جاهزة.

وتضيف أن أسعار ملابس المواليد الجدد ازدادت أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه حين وضعت مولودها السابق منذ قرابة العامين، حيث استطاعت في ذلك الحين شراء أشياء كثيرة بمبلغ لا يتجاوز 400 ليرة تركية، لكنها اليوم بحاجة لمبلغ لا يقل عن 2000 ليرة تركية لشراء الحد الأدنى من احتياجات المولود. بينما بدأت النازحة حياة الطه، الحامل في شهرها السابع، تحضير الملابس لمولودها تحديداً في بداية هذا الشهر من الحمل، ولا سيما أن ولاداتها السابقة تمت بمعظمها في أواخر شهرها السابع. لا يهم النازحة الطه إذا ارتفعت أسعار ملابس المواليد الجدد أو انخفضت فهي مقتنعة بتدوير معظم ما يحتاجه الطفل منذ لحظة ولادته وحتى عمر الستة أشهر.

وشكل ارتفاع أسعار ملابس المواليد الجدد فرصة عمل لبعض النازحات في المخيمات اللواتي قمن بتوظيف خبراتهن بالخياطة في إعادة تدوير الملابس وصناعة مستلزمات للمواليد الجدد مقابل أجور بسيطة تساعدهن في مواجهة تكاليف المعيشة الصعبة. السيدة السبينية خديجة الفطراوي، المقيمة في مخيم النهضة، شمال إدلب، تتفانى مقابل مبلغ زهيد لخياطة الملابس لمن يطرقن بابها باحثات عن ملابس صغيرة لمواليدهن القادمين.

تقول الفطراوي لـ«العربي الجديد»، إنها تتقن صناعة ملابس الأطفال وتدويرها مما تيسر، حيث تقوم النساء بجلب المواد الخام لتعمد بدورها لتحويلها على ماكينتها القديمة إلى قطع متعددة جميلة وباقل كلفة. وتوضح أنها تحصل على جزء بسيط من المال مقابل عملها بحيث لا تثقل على النساء الحوامل اللواتي ضاقت بهن الحياة وانعدمت بهن السبل وأحترن في قوت يومهن ولا قدرة لهن على شراء الملابس الجديدة. من جانبه، لا ينكر تاجر البسة الأطفال عمر زين الدين ارتفاع أسعار الملابس بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة التركية، ولا سيما أن معظم بضائعه مستوردة من تركيا ويشتريها بالدولار.

اصبحت خياطة ملابس المواليد الجدد مهنة لبعض النازحات

السودان

تهريب رؤوس الأموال يرفع سعر الدولار

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تسبب وصول الدولار إلى 1750 جنيهاً سودانياً في ارتفاع حاد طاول أسعار معظم السلع الاستهلاكية الضرورية. وقال المدير العام للمصرف السوداني الفرنسي عثمان التوم لـ«العربي الجديد» إن قلة الصادرات وارتفاع حجم الاستيراد من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع أسعار العملات الأجنبية. وأشار إلى أن تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الحرب، أدى إلى هبوط قيمة الجنيه مع ارتفاع الطلب على الدولار، إضافة إلى انعكاسات تهريب الذهب بكميات كبيرة، بسبب ضعف الرقابة.

وانتقد طباعة العملة لتغطية نفقات الدولة، في ظل ضعف العائد من الضرائب والجمارك وتوقف تحويلات المغتربين لذويهم، لوجود معظمهم خارج السودان، وتحويل المهاجرين النازحين ما تبقى لهم من عملة سودانية إلى الدولار. وقال المحلل الاقتصادي عادل عبد العزيز إن الانخفاض المريع الذي تعرض له الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية ينذر بكارثة اقتصادية.

وعزا عبد العزيز الانخفاض هذا إلى المضاربة والفجوة الهائلة في الميزان التجاري، وازدياد حاجة البلاد للنقد الأجنبي لتغطية الاستيراد الذي يطاول العديد من السلع منها المواد النفطية والأسمدة والمبيدات والمواد الغذائية كالقمح والدقيق والسكر والزيوت النباتية والأجهزة والمعدات ووسائل النقل والأدوية والمستحضرات الطبية، بما يصل إلى 11 مليار دولار، بينما الصادرات المتمثلة في الذهب والسمسم والحيوانات الحية والقطن والفول السوداني والصمغ العربي هي في مجملها في حدود 4,4 مليارات دولار. وقال إن ذلك يعني أن العجز في الميزان التجاري هو 6,6 مليارات دولار. وأوضح أن الموارد الأخرى التي يمكن أن تقلل من أثر هذا العجز كالقروض والمعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين والعائد من استخدام المجال الجوي السوداني ورسوم مرور نفط الجنوب وغيرها، تضاءلت إلى حد بعيد بسبب الحرب.

محلة صرافة في الخرطوم، 21 يوليو 2021 (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

وأشار إلى عجز بنك السودان عن تغطية احتياجات الاستيراد الذي لا يتم إلا عبر شراء العملات الأجنبية من السوق المحلي أو من خلال الصادرات أو تحويلات المهاجرين. وقال إن هذه الأزمة زادت من حدة المضاربة على الدولار بواسطة تجار الأزمات. واقترح معالجة الأزمة عبر اتخاذ قرارات سيادية حاسمة من خلال استخدام اليوان أو الروبل في التبادل التجاري، وأن تخصص صادرات السودان من الذهب إلى روسيا والصين.

وشدد على أهمية توقيع اتفاقيات استيراد مواد نفطية مع الجزائر والسعودية وعمان مقابل صادرات مثل اللحوم والحيوانات الحية والسمسم والأعلاف.

تحقيق

نصف اليمن في العتمة

فقر شديد في الطاقة الكهربائية وخلية لمتابعة الأزمة

يعيش حوالي 43 في المائة من اليمنيين في العتمة، حيث لا تصل التغذية الكهربائية إلى العديد من المناطق، خاصة النائية منها، ما يرفع من معدلات الفقر ويزيد من الأزمات المعيشية والاقتصادية التي تواجه المواطنين، إن كان في المنازل أو المؤسسات

عدن ـ **محمد راجح**

يعاني اليمنيون من فقر شديد في الطاقة الكهربائية، لا سيما من يعيشون في المناطق الريفية والفقراء الذين يشكلون نصف سكان البلاد البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة. ويبين التقرير الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتصف إبريل/ نيسان الماضي، أن 43 في المائة من السكان في اليمن بلا كهرباء. وأظهر التقرير أن نقص الخدمات مثل الكهرباء من أهم أسباب ارتفاع مستوى الفقر في اليمن بنسبة (22,8 في المائة)، إضافة إلى ضعف مستويات المعيشة (20,7 في المائة)، وفقر خدمات الصحة (15,2 في المائة)، ومشكلة العمالة (11,6 في المائة). ومنذ اتساع نطاق الصراع في اليمن عام 2015، ساءت جودة الحياة في عموم المدن والمحافظات، خصوصاً في المجتمعات المحلية الريفية، حيث لم يكن قطاع الكهرباء استثناءً مما حل في البلاد من دمار. ولم تعد المناطق الريفية وأطراف المدن القليلة التي كانت تحصل على الكهرباء من الشبكة الموحدة قبل الحرب قادرة على ذلك، إما بسبب تدمير البنية التحتية لشبكة الكهرباء أو لأن الشبكة لم تعد تملك القدرة على توليد ما يكفي من الكهرباء للوصول إلى تلك المناطق.

معالجات حكومية

وأكدت مصادر حكومية مطلعة، فضلت عدم ذكر هويتها، لـ«العربي الجديد»، أن التوجه الحكومي خلال الفترة المقبلة يتضمن تشكيل خلية أزمة معنية بملف الكهرباء لمتابعة التطورات في قطاع الكهرباء، وتحديد الإجراءات المطلوبة ومتابعة تنفيذها، بما يمكن من المحاسبة والمساءلة تجاه أي تقصير.

كما تسعى الحكومة اليمنية إلى إيجاد مخزون مناسب من المشتقات النفطية للكهرباء، والعمل بشكل تكاملي على تيسير نقل المشتقات ووصولها إلى عدن لتزويد محطات الكهرباء، وفق المصادر.

لكن بالمقابل تظل هناك عدد من الإشكاليات المزمنة التي تستعصي على الحل وفق الخبير والمهندس الكهربائي أسامة عبدالله، الذي لفت في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن بعض العوائق تشكل عقبة كبيرة أمام أي جهود لتحسين خدمة الكهرباء، أهمها الوضعية المتردية لمحطات التوليد التي تحتاج إلى إجراء صيانة شاملة لها، ورفع قدراتها التوليدية. المصادر الحكومية، أشارت إلى أنها وضعت استكمال مشاريع الصيانة أولوية خدمية ومعياراً لتقييم أداء العاملين في قطاع الكهرباء، إضافة الى متابعة ادخال محطة التوليد بالطاقة الشمسية إلى الخدمة. كما تبحث الحكومة المعترف بها دولياً العديد من الخطط الطارئة لمعالجة مشكلة الكهرباء المزمنة قبل حلول الصيف حيث تزيد حاجة المواطنين بشكل كبير للطاقة الكهربائية، إذ وقف اجتماع طارئ عقده رئيس الحكومة أحمد بن مبارك، منتصف أبريل، مع مسؤولين في المؤسسة العامة للكهرباء؛ على الإشكاليات المتراكمة في هذا القطاع، والأولويات الموضوعة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء مع حلول الصيف، وتحديد مواضع الخلل لمعالجتها والمسؤوليات والمهام امام الوزارات والجهات المعنية بهذا الملف.

مخاوف من تأثير خفض التمويلات الدولية على أزمة الكهرباء

تحتاج محطات التوليد المتردية إلى صيانة شاملة لتحسين الخدمة

أهمية التمويل الدولي

الخبير في مجال التنمية والطاقة جلال القباطي، أكد لـ«العربي الجديد»، على أهمية توظيف التمويلات الدولية بشكل أمثل خلال الفترة المقبلة التي ستشهد تحولات على مستوى التمويل وعلاقة اليمن بالمانحين وشركاء التنمية، إذ يجب التركيز على حل مشكلة بعض الخدمات العامة مثل الطاقة الكهربائية التي أدى انخفاضها إلى تفاقم معاناة اليمنيين والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ومستويات الفقر والبطالة.

وتابع أنه في هذا الجانب يجب تحديد الأولويات الملحة للاستفادة بقدر الإمكان من ما قد تحصل عليه من تمويلات متوقع أن تستمر بالانخفاض إلى أدنى مستوى بسبب الأوضاع والأزمات المتصاعدة على كافة المستويات في المنطقة والعالم والتي أثرت بشكل كبير على المنح والمساعدات المقدمة للدول الفقيرة والنامية، وأشار إلى أهمية إيجاد خطط فاعلة وواضحة لاستيعاب ما أمكن من تمويلات توفر حلولاً للكهرباء تتيح إيجاد بدائل عديدة مثل مشاريع الطاقة الشمسية وغيرها التي بالإمكان أن تقلص من حجم الفاتورة المالية المتضخمة والمنهكة لاستيراد المشتقات النفطية لتشغيل محطات كهربائية متقادمة ومتهالكة وأصبحت بمثابة ثقب أسود تلتهم تمويلات وموارد مالية ضخمة.

في السياق، قالت وزارة الكهرباء والطاقة في صنعاء، إنها حولت إلى نيابة الصناعة والتجارة في أمانة العاصمة ملفات 11 مخالفاً من ملاك المولدات الخاصة المخالفين للتعرفة المحددة، المدرجة في المصفوفة المقرة من قبل وزارة الكهرباء، إضافة إلى تسليم النيابة خلال الأشهر الماضية نحو 700 ملف للمحطات المخالفة في صنعاء والمحافظات الواقعة تحت نفوذ سلطة الحوثيين، متضمنة محاضر ضبط المخالفات المرتكبة من قبل ملاك المنشآت الكهربائية الخاصة.

الطاقة البديلة

ويُعد استئناف إمدادات الكهرباء النظيفة والمتجددة وبأسعار ميسورة إلى المرافق الحيوية أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من حدة التردي في الوضع الإنساني باليمن، لاسيما في المناطق الريفية وأطراف المدن، في حين يعتبر تحسين إمكانية حصول الأسر على الطاقة في غاية الأهمية لاستعادة موارد الرزق والتخفيف من آثار الأزمة وتلبية الاحتياجات اليومية الملحة للسكان. علاوة على ذلك تعد الكهرباء عاملاً بالغ الأهمية في هذه الأزمة، حيث إنها قادرة على استعادة سبل كسب العيش. ورأى عبد الرقيب الوصابي، ضابط مشاريع في مؤسسة يمنية خاصة للتمويل الأصغر، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن القدرة على تحمل تكلفة منتجات الطاقة الشمسية يمثل عائقاً رئيسياً أمام الأسر الأكثر احتياجاً، إضافة إلى تأثير مشكلة الكهرباء على تطوير أداء مؤسسات ومنشآت الأعمال لتفعيل دورها في مكافحة الفقر والبطالة المتوسعة في اليمن.

ولفت الوصابي كذلك إلى أهمية الكهرباء والبدائل المتاحة كالطاقة الشمسية لتأهيل مؤسسات ومنشآت الأعمال الصغيرة والمشروعات المتوسطة، إذ تحتاج مثل هذه الأعمال والأنشطة في نفس الوقت إلى تطوير قدراتها ليس فقط في الحصول على أنظمة الطاقة الشمسية بل وفي تحسين الاستخدام الأمثل لها وربطها بجوانب تنموية مهمة في توفير فرص العمل، والوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي بشكل عام.

ولم ينج قطاع الكهرباء في المناطق الريفية وأطراف المدن في اليمن من ويلات الحرب. والقليل من تلك المناطق التي كانت تحصل على الكهرباء من الشبكة الموحدة قبل بدء الصراع عام 2015، فقد شهدت إما تدمير بنيتها التحتية أو تعذر حصولها على الكهرباء نظراً لانخفاض قدرات التوليد على الشبكة الرئيسية.

توقف المرافق عن العمل

يقول البنك الدولي في تقريره الأخير عن اليمن إنّه بدون الكهرباء، يتعذّر على المنشآت الصحية العمل بعد غروب الشمس، أو تخزين الأدوية، أو تشغيل المعدات الطبية؛ ولا يتسنى ضخ مياه الشرب النظيفة من الآبار، مما يسهم في تفشي الأمراض المنقولة بالمياه؛ فيما تكافح المؤسسات التعليمية من أجل الاستمرار في أداء رسالتها. وساهم غياب مياه الشرب الآمنة والكافية والصرف الصحي المناسب في زيادة الأمراض المنقولة بالمياه في اليمن. وفقاً لليونيسف، بما في ذلك تفشّي وباء الكوليرا في الفترة من 2016 إلى 2021 والذي تسبّب بأكثر من 2,5 مليون حالة تم الإبلاغ عنها. وحتى في المدن التي لا تزال فيها البنية التحتية للكهرباء سليمة، غالباً ما تتوقّف هذه المرافق عن العمل بسبب نقص الوقود. وتسهم كل هذه العوامل في الأزمة الإنسانية التي يشهدها اليمن، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على سكان البلاد من الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً في مختلف المدن والمناطق اليمنية. ووفق هيومن رايتس ووتش يعد الحصول على الكهرباء، أمراً بالغ الأهمية لضمان الحقوق الأخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الصحة والسكن والمياه والتعليم، ويجب الاعتراف به كحق متمايز من حقوق الإنسان.

الظلام يُغرق شوارع اليمن (محمد حويس/ فرانس برس)

700

مليون دولار سنويا تكلفة الوقود الذي يتم استيراده لتشغيل محطات الطاقة في عدن حسب البيانات الرسمية، فيما تصل الكلفة في محافظة حضرموت الى ما يقرب من 400 مليون دولار سنويا